266% تغطية القروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي

محمد الإتربي

بلغ هامش تغطية القروض غير المنتظمة للقطاع المصرفي حتى نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 266% متراجعة من 308% بنهاية الربع الأخير من العام الماضي، في وقت ذكرت مصادر أن أبرز أسباب التراجع هي عمليات التسوية المستمرة والسداد والمعالجات التي تمت خلال المرحلة الفائتة.

وسجلت نسبة السيولة الرقابية في القطاع المصرفي 22.5% علماً أن المطلوب وفق تعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية 18%.

وعلى صعيد متصل، سجلت نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض 1.1% بنهاية الربع الثالث، وهي نسبة منخفضة جداً تعتبر من الأقل في المنطقة والعالم، وعادت إلى مستويات أقل تقريباً من قبل الجائحة.

في سياق متصل بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 1.4% لنفس الفترة والعائد على متسوط الأصول 1.5% وسجلت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات 67.5% فيما بلغت نسبة المصروفات من غير الفوائد 1.3 إلى متوسط الأصول 1.3%. وسجل معيار كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بنهاية الربع الثالث من العام الحالي 18.3%.

وبلغت نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي ما نسبته 80.6% وصافي هامش الفائدة 2.7% تقريباً بنهاية الربع الثالث.

«البترول»: غرامات على عملاء المشتقات غير الملتزمين بالعقود

أكد مصدر نفطي مطلع عدم التزام بعض عملاء المنتجات البترولية والمشتقات الوسطى بسحب الكميات المتعاقد عليها مع مؤسسة البترول الكويتية من خلال التسويق العالمي، وعدم التزام بعض عملاء النفط الخام بشراء الكميات التعاقدية، حيث بلغت خلال السنة المالية 2023/2022 نحو 9 آلاف برميل نفط مكافئ، و1.125.470 مليون طن متري من مبيعات النافثا وزيت الوقود، و815 ألف طن متري للمشتقات الوسطى، بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.051 مليار دولار.

وأضاف المصدر أنه في هذا الإطار، ستتخذ المؤسسة جميع الإجراءات اللازمة، والتي من شأنها تطبيق العقد والالتزامات المترتبة عليه، وتلافي المعوقات؛ سواء المتعلقة بالأمور التشغيلية أو التجارية، لافتا الى أن المؤسسة ستقوم بتضمين العقود بنودا تمكّن المؤسسة من فرض الجزاءات والغرامات على العملاء غير الملتزمين بسحب الكميات المتفق عليها، وبما يكفل تحقيق الخطط المعتمدة للتسويق العالمي، ومبينا أن ذلك سينعكس بشكل كبير على تعظيم نتائج أعمال المؤسسة وحفظ حقوقها تجاه الغير، وبما يكفل تحقيق الخطط المعتمدة للتسويق العالمي، مشيرا إلى أن عقود التسويق العالمي عقود عالمية تطبّق فيها البنود المعمول بها في الأسواق النفطية، ومتعارف عليها من قبل جميع العملاء.

وجهة نظر

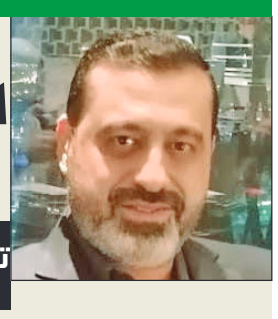

المقاطعة... ومنطق المومري

تامر عبدالعزيز

ذاع صيت اليوتيوبر اليمني مصطفى المومري في الفترة الأخيرة، تزامناً مع ظهور السفينة المختطفة جالاكسي ليدر في عدد من الفيديوهات عبر منصات التواصل، بعد أن حوّلتها السلطات التابعة للحوثيين في محافظة الحديدة باليمن إلى مزار سياحي.

وضمن المئات من المواطنين اليمنيين الذين يتوافدون بشكل يومي على متن قوارب صغيرة، للصعود إلى ظهر السفينة التي يمتلكها رجل أعمال إسرائيلي، ليلتقطوا صوراً وفيديوهات على متنها، كان لفيديوهات المومري طابعها الخاص، إذ تميز اليوتيوبر المثير للجدل بأسلوبه الساخر الذي أدى إلى زيادة شهرته وانتشاره في الوطن العربي.

وبعد اختطاف السفينة، التي ترجع ملكيتها، حسب تقارير صحافية، إلى رجل الأعمال الإسرائيلي رامي أنغر، مؤسس شركة Ungar Holdings LTD ومؤسس ومالك شركة Ray Shipping LTD، إحدى أكبر مستوردي السيارات في إسرائيل، ظهر المومري على متنها قائلًا: «هذه السفينة التي سبيناها من شواطئ اليمن بالبحر الأحمر، والآن أصبحت مزاراً ووجهة سياحية، رفعنا علم اليمن وفلسطين، وأنزلنا علم أميركا وإسرائيل تحت أقدامنا، هذه سفينة إسرائيلية غنيمة في البحر الأحمر، هذه السفينة ما راح ترجع».

وفي أحد مقاطعه، قال المومري، وهو يشير إلى السفينة: «قاطعنا شيكولاتة جالاكسي، فعوضنا الله بجالاكسي كبيرة»، وهو المقطع الذي نال شهرة وانتشاراً واسعين وأثار موجة كبيرة من السخرية، رغم أنه أصاب الحقيقة.

الحقيقة التي أصابها المومري، وحزمة القات تملأ فمه، غابت عن الكثيرين الذين يتعاملون مع حملات مقاطعة المنتجات الغربية، والتي أعلن بعض وكلائها تضامنهم ودعمهم للعمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، كوسيلة تضامن مع الفلسطينيين، في أسوأ تقدير، أو، في أفضله، كسلاح ضغط «مؤقت» ومرتبط، فقط، بالظرف التاريخي، حتى أن بعض الآراء تناولت المقاطعة بمنطق التعاطف مع هذه العلامات التجارية والتي تمثل، وبامتياز، الأذرع الاقتصادية للأنظمة الاستعمارية الغربية، والشريكة للعمليات العسكرية على غزة، إذ أفاد هؤلاء المتعاطفون بأن الهدف من المقاطعة يجب ألا يكون لإلحاق الضرر بهذه العلامات ولكن فقط لإرسال «رسالة» إلى هذه الأنظمة!.. أي رسالة؟!

على هؤلاء أن يدركوا أن الأصل فيما يحدث الآن أننا تركنا مصائرنا في يد هذه القوى حين ارتهن سلوكنا الإنفاقي لهذه العلامات التجارية، وأصبحنا مجتمعات استهلاكية غير قادرة على الإنتاج، فاقتحمت هذه العلامات أسواقنا برؤوس أموالها الضخمة وتوغلت، وسيطرت على اقتصاداتنا، بل أنها دمرت، أيضاً، الصناعات الوطنية في كثير من دول المنطقة، وحولت الكثير من المصانع والشركات إلى خردة، ثم سيطرت عبر مؤسساتها الاقتصادية والتمويلية على دوائر صنع القرار الاقتصادي في هذه الدول، حتى تمكنت من فرض إرادتها، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على صعيد السياسة والأمن القومي في بعض الأحيان، فأصبحنا لا نستطيع الحصول على «جالاكسي» صغيرة أو «جالاكسي» كبيرة إلا بإرادتهم.

وإعمالاً، فالظرف التاريخي الذي نعيشه الآن، وما قام به بعض وكلاء لمؤسسات وعلامات تجارية غربية من تأييد ودعم للكيان الصهيوني والعمليات العسكرية التي يقوم بها على قطاع غزة، ومن ثم حملات مقاطعة هذه العلامات التي ظهرت في الشارع العربي كردّ فعل على موقفها، والتي حققت بالفعل بعض مستهدفاتها، إذ تراجت مبيعات علامات تجارية بنسب تتجاوز 70% في بعض الأسواق، ربما يكون فرصة تاريخية للاستغناء عن الكثير من السلع الاستهلاكية غير الضرورية، والتخلي عن سلوكنا الاستهلاكي... ومن يدري؟ ربما، وبمنطق المومري، تكون الخطوة الأولى نحو اقتصادات ومجتمعات منتجة قادرة على صنع علاماتها التجارية.

النفط يرتفع مع إمكانية تمديد تخفيضات «أوبك +»

البرميل الكويتي ينخفض 3.27 دولارات ليبلغ 80.85

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 3.27 دولارات ليبلغ 80.85 دولارا للبرميل في تداولات أمس الأول مقابل 84.12 دولارا في تداولات الجمعة الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية عادت أسعار النفط لتسجيل مكاسب صباح أمس، بعد تلقي الأسواق دعما من تصريحات وزير الطاقة السعودي بشأن إمكانية استمرار تخفيضات «أوبك+» لما بعد مارس.

وتشهد أسواق النفط حالة من عدم اليقين بشأن تخفيضات الإنتاج الطوعية لتحالف «أوبك+» واستمرار التوتر في الشرق الأوسط وبيانات اقتصادية ضعيفة من الولايات المتحدة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 63 سنتا إلى 78.66 دولارا للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 63 سنتا إلى 73.67 دولارا للبرميل.

وقال كيلفن وونج كبير محللي السوق لمنطقة آسيا والمحيط الهادي في أوانداً، إن تصريح وزير الطاقة السعودي بأن تخفيضات إنتاج «أوبك+» يمكن أن تستمر بعد الربع الأول من عام 2024 إذا لزم الأمر، قدمت بعض الدعم للسوق.

وذكرت تينا تينج المحللة في سي.إم.سي ماركتس، أن أسعار النفط انخفضت في جلسة التداول السابقة مع تشكيك المتعاملين في أن تخفيضات الإمدادات من «أوبك+» سيكون لها تأثير كبير، ومع تأثير ارتفاع الدولار على أسعار السلع الأساسية بشكل عام.

وعادة ما يجعل ارتفاع الدولار النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، وهو ما قد يضعف الطلب على النفط.

واتفقت «أوبك+»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، الخميس الماضي على تخفيضات طوعية للإنتاج إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يوميا، وذلك للربع الأول من عام 2024، بقيادة السعودية التي قررت تمديد خفضها الطوعي الحالي.

لكن ما لا يقل عن 1.3 مليون برميل يوميا من تلك التخفيضات يمثل امتدادا للخفض الطوعي الذي تطبقه السعودية وروسيا بالفعل.

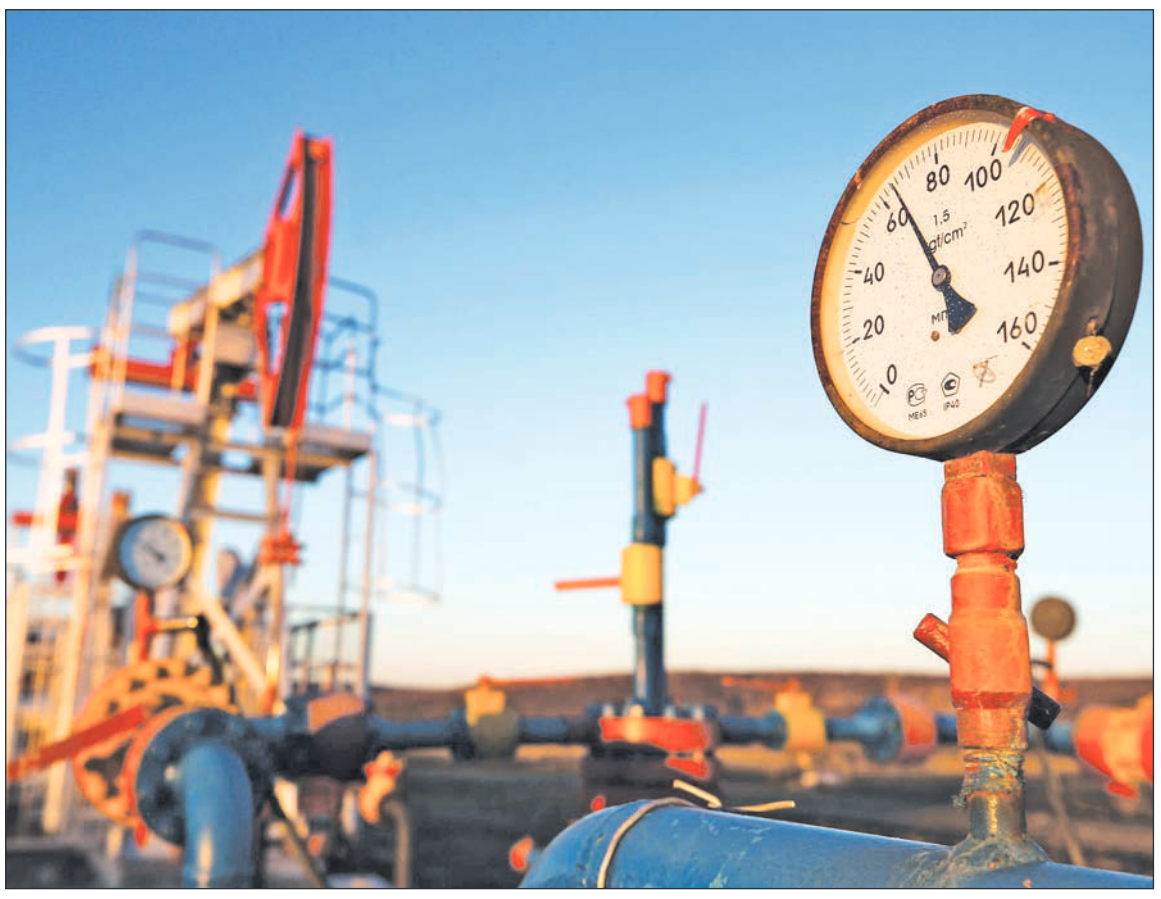

ولكن استئناف الحرب بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) أثار مخاوف حيال الإمدادات، وكذلك فعلت الهجمات على ثلاث سفن تجارية في المياه الدولية في جنوب البحر الأحمر.

جاء ذلك في أعقاب سلسلة من الهجمات في مياه منطقة الشرق الأوسط عقب اندلاع الحرب بين إسرائيل و«حماس» في السابع من أكتوبر.

وأظهرت بيانات أمس أن طلبيات المصانع الأميركية انخفضت بأكثر من توقعات المحللين في أكتوبر في تراجع هو الأعلى منذ أكثر من ثلاث سنوات، مما ضغط على المعنويات في سوق النفط. وقال محللون، إن ذلك عزز وجهة النظر القائلة إن أسعار الفائدة المرتفعة بدأت تحد من الإنفاق.

تراجع أسعار العملات المشفرة و«بتكوين» تلامس 41 ألف دولار

تراجعت أسعار العملات المشفرة خلال تعاملات أمس، بعد ارتفاعها إلى أعلى مستوى لها في أكثر من عام خلال تداولات أمس الأول، وذلك على خلفية تفاؤل المستثمرين بقرب انتهاء دورة التشديد النقدي.

وانخفض سعر «بتكوين» بنسبة 0.22% إلى 41729.13 دولارا، وتراجعت الإيثيريوم بنسبة 1.07% إلى 2206.22 دولارات، كما تراجعت الريبل بنسبة 1.73% إلى 61.31 سنتا. وأوضح تقرير صدر أمس الأول عن مزودة خدمات الاستثمار في الأصول المشفرة «ماتريكس بوينت»، ارتفاع مستوى علاوة أسعار العقود الآجلة لـ «بتكوين» مقابل السعر الفوري لها خلال جلسة الاثنين، في إشارة إلى اندفاع المتداولين نحو العملة المشفرة بسبب الخوف من تضييع الفرصة.

وقال أليكس ثورن رئيس قسم البحوث لدى «جالاكسي» لاستثمارات الأصول الرقمية في بريد إلكتروني لمنصة كوين ديسك، إن البيئة الاقتصادية على المستوى الكلي ساهمت في ارتفاع سعر «بتكوين»، موضحاً أن التصريحات الحذرة لعدد من المسؤولين في «الاحتياطي الفدرالي»، وضعف الدولار، والبيانات المحلية الأميركية القوية نسبياً، أعطت دفعة للأسواق خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

«بيكتيت» السويسري يعترف بإخفاء مليارات الدولارات

اعترف أحد البنوك السويسرية الكبرى بالتآمر مع دافعي الضرائب الأميركيين وآخرين، لإخفاء أكثر من 5.6 مليارات دولار من دائرة الإيرادات الداخلية، حسبما أعلنت وزارة العدل، أمس الأول.

وسيدفع بنك بيكتيت، القسم المصرفي الخاص لمجموعة بيكتيت، التي أسست قبل 218 عاماً، نحو 122.9 مليون دولار كتعويضات وغرامات كجزء من اتفاق مع المدعين العامين.

وقالت الوزارة إنه بين عامي 2008 و2014، كان لدى البنك 1637 حسابا نيابة عن عملاء أميركيين، الذين تهربوا بشكل جماعي من حوالي 50.6 مليون دولار من الضرائب الأميركية.

وتحتوي الحسابات على أكثر من 5.6 مليارات دولار من إجمالي الأصول البالغة 20 مليارا من دافعي الضرائب الأميركيين التي أدارها البنك خلال الفترة ذات الصلة، وفقاً لما ذكرته «CNBC»، واطلعت عليه «العربية Business».

وإذا التزم البنك بشروط الصفقة فستوافق وزارة العدل على تأجيل المحاكمة لمدة 3 سنوات، ثم إسقاط تهمة التآمر الجنائي للاحتيال على مصلحة الضرائب الأميركية. وكجزء من الصفقة، وافق البنك أيضاً على التعاون مع التحقيقات الجارية بالحسابات المصرفية المخفية.

وقال داميان ويليامز، المدعي العام الأميركي للمنطقة الجنوبية من نيويورك، في بيان، «إن استئصال المخالفات المالية يظل أولوية لهذا المكتب»، مضيفا: «نحن نشجع الشركات والمؤسسات المالية على القدوم إلينا للإبلاغ عن المخالفات قبل أن نأتي إليكم».

وذكرت «بيكتيت»، في بيان، أن الصفقة تأتي في أعقاب «تعاونها مع السلطات الأميركية، مع الامتثال الكامل للقانون السويسري». وجاء في البيان: «يسر بيكتيت حل هذه المسألة، وستواصل الخطوات اللازمة لضمان وفاء عملائها بالتزاماتهم الضريبية». واتهم ممثلو الادعاء بيكتيت بمساعدة العملاء على التهرب من الضرائب الأميركية، من خلال فتح حسابات غير معلنة والحفاظ عليها وإخفائها. واستخدم البنك «وسائل متنوعة» لإخفاء تلك الحسابات، بحسب اتفاق النيابة المؤجل.

ولقد احتفظت بالبريد المتعلق بحسابات العملاء في البنك، بدلا من إرساله إلى العملاء بالولايات المتحدة، من أجل «المساعدة في ضمان بقاء المستندات التي تعكس وجود الحسابات خارج الولايات المتحدة وبعيداً عن متناول سلطات الضرائب الأميركية»، وفقاً لما ذكره نص الاعتراف».

واحتفظت مجموعة Pictet Group بنحو 529 كياناً خارجياً لحسابات الولايات المتحدة المعنية خلال الإطار الزمني ذي الصلة، كما ساعدت المجموعة أيضا العملاء الأميركيين المتهربين من الضرائب على الاحتفاظ بأموال غير معلنة بالخارج طريق تحويل الأموال من حسابات غير معلنة لحسابات يبدو أنها مملوكة لعملاء غير أميركيين.

لتوفير فرص عمل للطلاب التابعين للجمعية

توقيع مذكرة تفاهم بين «إيكيا» والجمعية الكويتية لرعاية المعوقين (KSH)

وقعت «إيكيا»، العلامة التجارية الرائدة في عالم المفروشات والحياة داخل المنزل، مع الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين (KSH)، وهي منظمة غير ربحية، مذكرة تفاهم، من أجل التعاون في توفير فرص عمل للطلاب التابعين للجمعية.

وأقيم حفل خاص بالمقر الرئيسي لـ KSH في منطقة الصباحية، بحضور رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين سبيكة الجاسر، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام براء الجناعي، والرئيس التنفيذي لـ إيكيا الكويت والأردن والمغرب مارينو ماغانتو، إلى جانب عدد من الضيوف يتقدمهم عوائل الموظفين الجُدد لدى «إيكيا» التابعين للجمعية، إضافة إلى فريق إدارة «إيكيا».

وفي المؤتمر الصحافي، الذي عُقد على هامش الحفل، ألقى براء الجناعي كلمة رحب فيها بالحضور، مؤكداً أهمية مذكرة التفاهم التي وقعتها KSH مع «إيكيا»، وضرورة وأهمية دور مثل هذه المبادرات في تنمية المجتمع الكويتي.

وأضاف الجناعي: «نرحب بمبادرة (إيكيا) في توظيف أبنائنا ذوي الإعاقة، التي بدأت من إيكيا ذا ويرهاوس، ونشكر جهودهم المتميزة في توفير عقود عمل دائمة لهم تضمن كل حقوقهم، ومساواتهم مع باقي أفراد طاقم العمل في (إيكيا)، كما نقدّر تعاون (إيكيا) المثمر في توفير كل الموارد والاحتياجات التي تسهل عمل أبنائنا، وتضمن راحتهم في بيئة عمل داعمة».

وتابع: «دعماً لهذه المبادرة الطيبة، ولتحقيق أفضل النتائج، حرصت الجمعية على توفير جميع الخبرات والتدريب اللازم من قبل الطاقم التعليمي والتأهيلي للمتدربين من الأشخاص ذوي الإعاقة وطاقم العمل المسؤول عنهم في (إيكيا)، لضمان انتقال سلس إلى بيئة العمل، وتعاون مثمر بين الطرفين».

وختم الجناعي: «رسالة KSH هي تعزيز جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة إيفاءً لحقوقهم، وإبرازاً لقدراتهم، وتحقيقاً لذواتهم، وتعزيزاً لاستقلاليتهم، كلٌ بقدر إمكانياته، من خلال برامج ومشاريع وخدمات نوعية لهم ولذويهم والمعنيين بهم، وفق الأطر والنظم الحاكمة، ونحن من خلال توقيعنا مذكرة التفاهم مع (إيكيا) نسعى إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة مع أفراد المجتمع، وتمكينهم ليسهموا في الإنتاج والتنمية بالكويت».

بدوره، قال ماغانتو: «نحن في (إيكيا) نؤمن بأننا معاً نستطيع أن نُحدث تأثيراً إيجابياً مستداماً على حياة الناس. توقيعنا لمذكرة التفاهم مع KSH يأتي من إيماننا والتزامنا الطويل الأمد بضرورة منح فرص عمل متساوية وعادلة للجميع».

وخلال حفل توقيع مذكرة التفاهم المشتركة احتفلت «إيكيا» و KSH بالموظفين الجُدد، وتخرجهم من برنامج التدريب الإعدادي على نوع الوظيفة التي ستُناط بهم.

في هذا الخصوص، أوضح ماغانتو: «نحن في (إيكيا) نؤمن بالشمول والتنوع والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وهذا ما يجعل بيئة العمل لدينا بمنزلة بيت للجميع. نحن نعمل بجهد ونشاط، من أجل أن يكون جميع موظفينا موضع ترحيب من دون أي تمييز. نحرص على أن تكون بيئة العمل مريحة وآمنة للجميع، وأن يكون جميع الموظفين على طبيعتهم، ويتمتعوا بحرية الرأي والتعبير. تشكل مذكرة التفاهم مع KSH إنجازاً مهماً بالنسبة لنا، لتأكيد التزامنا تجاه الكويت».